**تقرير سنويّ لمنظمتين حقوقيّتين يرصدُ تفاصيل الانتهاكات في عفرين المحتلة**

**عفرين بوست ــ متابعة**

أصدر مركز وقف إطلاق النار لحقوق المدنيين (وقف إطلاق النار) والمركز الكردي للدراسات والاستشارات القانونيّة YASA e.V. - (ياسا) تقريراً سنويّاً مطولاً حول مجمل الانتهاكات المرتكبة في إقليم عفرين الكردي الذي تحتله القوات التركيّة والميليشيات الإخوانيّة التابعة لها، تحت عنوان "عفرين بعد عملية غصن الزيتون: تحديث للوضع في شمال غرب سوريا"، وهو التقرير المقدم إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة بشأن سوريا ــ سبتمبر 2021.

تضمن التقرير جوانب عديدة للانتهاكات المرتكبة، ومعلومات موثقة تم الحصول عليها عبر مقابلات وتقارير إعلاميّة لمؤسسات تتابع الوضع في عفرين وريفها.

ويغطي التقرير الفترة من تموز 2020 إلى حزيران 2021 ويستند إلى 125 حالة إضافيّة موثّقة منذ نشر التقرير السابق. وتوصل إلى أنَّ أنماط الاعتقال التعسفيّ التي تستهدف السكان الكرد مستمرة مع الإفلاتِ من العقاب، ما يؤدي إلى استمرار نزوح السكان المحليين خارج المنطقة. وتشجّع عمليات الاستيلاء على الممتلكات والأراضي على نطاقٍ واسع، إلى جانب مشاريع الإسكان والبنية التحتيّة الرئيسيّة الجديدة، على إعادة توطين السوريين من المحافظات الأخرى في عفرين، ما يعزز أنماط التغيير الديمغرافيّ. بالتزامن مع استمرار مع تدمير مواقع التراث الدينيّ والثقافيّ لتغيير الطابع التاريخيّ للمنطقة. ويخلقُ الاقتتال الداخليّ المستمر بين ميليشيات "الجيش الوطنيّ" بيئة أمنيّة غير مستقرة للجميع، وتؤدي الاشتباكات والتفجيرات المتكررة إلى سقوط ضحايا من المدنيين. وتتعرض النساء والفتيات للتحرش الجنسيّ والزواج القسريّ وأشكال أخرى من العنف القائم على النوع الاجتماعيّ على أيدي مسلحي الميليشيات التابعة للاحتلال التركيّ.

وكان مركز وقف إطلاق النار لحقوق المدنيين (وقف إطلاق النار) والمركز الكرديّ للدراسات والاستشارات القانونيّة (ياسا) قد أصدر تقريره السابق في تموز 2020، بعنوان "زراعة الفوضى: عفرين بعد عملية غصن الزيتون"، وهو تقريرٌ شامل عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنسانيّ الدوليّ في عفرين التي تحتلها تركيا. والنزوح القسريّ والتغيير الديمغرافيّ؛ والاعتقالات التعسفيّة ونهب الممتلكات والسرقة؛ والاعتداءات على التراث الدينيّ والثقافيّ.

واعتمد التقرير على مقابلات ونقل تفاصيل الحالة باستخدام أداة إبلاغ آمنة عبر الإنترنت صممها مركز وقف إطلاق النار لحقوق المدنيين Ceasefire. وشمل من تمت مقابلتهم الضحايا المباشرين للانتهاكات وكذلك شهود الانتهاكات (مثل أفراد الأسرة المقربين، الأصدقاء والجيران)، لحماية سلامةِ المشاركين بعملية التوثيق وإخفاء هويتهم، وحذف الأسماء وتفاصيل التعريف الشخصيّة للضحايا والشهود.

**الاعتقال التعسفيّ**

وصف التقرير علاقة الميليشيات بالسكان المحليين بأنها "طفيليّة"، وتقومُ باحتجازِ الأفراد وابتزازهم لزيادةِ دخلهم، بينما يتنافسون باستمرار مع بعضهم البعض على الأراضي والموارد. وأنها تفتقر للانضباط الداخليّ أو هيكل القيادة المركزيّ، ويعمل عناصر الميليشيات في ظل إفلاتٍ شبه كامل من العقاب، وينفذون عملياتِ الاحتجاز والانتهاكات الأخرى بشكل شبه يوميّ في مناطق سيطرتهم.

وبعض الحالات تتعلق بأفرادٍ اُعتقلوا خلال المراحل الأولى لاحتلال عفرين وأُفرج عنهم بعد عدة سنوات. وأوضح التقرير أنَّ هذه الحالات لا تمثلُ إلا جزءاً بسيطاً من العددِ الإجماليّ لعمليات الاعتقال والخطف في عفرين المحتلة. وبحسب إحصائيّة نشرتها منظمة حقوق الإنسان - عفرين، فقد اُختطف 987 شخصاً في عفرين عام 2020، فيما اُختطف أكثر من 7،343 شخصاً بالمجمل منذ فرض الاحتلال.

ذكر التقرير أسباب الاعتقال التعسفيّ وأنها تطال المواطنين الكرد بشكلٍ خاصٍ، الذي أضحوا أقلية في المنطقة، وتضمنت حالات الاعتقال الموثقة الأسبابُ المقدمة لاعتقال الضحية التواصل أو الخدمة بوحدات حماية الشعب YPG؛ وتحصيل الضرائب للإدارة الذاتيّة؛ والعمل بإحدى المؤسسات المحليّة بالماضي؛ وحيازة رخصة قيادة صادرة عن الإدارة الذاتيّة أو إخفاء أو تهريب أسلحة. وإصلاح المركبات التابعة للإدارة الذاتية؛ أو نشر صور مع العلم الكرديّ على وسائل التواصل الاجتماعي.

وفقاً للأدلة القصصيّة، أدى هذا النمط من الاستهداف لنزوح الشباب والشباب الكرد من عفرين. ونظراً لأنّه من المرجح أنَّ يكون الشباب قد خدموا بوحدات حماية الشعب أو عملوا في الإدارة الذاتيّة، فإنهم معرضون لخطر كبير بالاعتقال بتهمة التعاون مع الإدارة السابقة إذا حاولوا العودة إلى عفرين. ومن الممكن نظرياً لمن لم ينخرط في السياسة إجراء "تسوية وضع" مع الميليشيات، وهي عملية إزالة أي تسجيل لاتهامات بالانتماء إلى حزب الاتحاد الديمقراطيّ PYD ، والإدارة الذاتيّة. ومع ذلك، فإنّ تكلفة هذه العملية، ويمكن أن تتراوح ما بين 1000 ــ2000 دولار أمريكيّ، وتعتبر باهظة بالنسبة لكثيرٍ من الشباب. علاوة على ذلك، فإنّ الخيار غير متوفر في جميع أنحاء عفرين وليس ضماناً مطلقاً بعدم تعرض المرء للاعتقال أو الابتزاز. نتيجة لذلك، اختار القليل من الشباب العودة إلى عفرين.

تدير ميليشيات "الجيش الوطنيّ السوريّ" شبكة معقّدة من مراكز الاحتجاز شمال سوريا، وتدير كل ميليشيا مقرها وسجنها بالمنطقة التي تسيطر عليها. وقام المرصد السوريّ لحقوق الإنسان بتجميع قائمة بعشرين سجناً يديرها "الجيش الوطنيّ" في منطقة عفرين وحدها، بعضها يتكون من منازل اُستولي عليها من مدنيين وتم تحويلها لسجون، في حين أنَّ البعض الآخر مبانٍ حكوميّة أو عامة سابقة تم تدميرها، واستولت عليها الميليشيات. كما تدير "الشرطة العسكريّة" المدعومة من تركيا وقوات الشرطة المدنيّة سجونها الخاصة.

ومن أساليبِ التعذيب الضرب بالعصي أو الأسلاك أو الخراطيم والصعق الكهربائيّ، وسكب الماء الساخن على الجسم. وغالباً ما عانى الذين أطلق سراحهم لاحقاً من عواقب صحيّة طويلة الأمد نتيجة التعذيب.

تقول مواطنة معتقلة لدى ميليشيا الحمزة عمرها (23 سنة) "لا أعرف (سبب الاعتقال)، لكنني أعلم أنَّ الوضعَ لم يعد مقبولاً. إذا كان الهدف هو تهجيرنا، لكنا قد هاجرنا بكرامة أكبر من هذا".

وامتد استهداف الكردِ بسبب صلات مزعومة بالإدارة الذاتيّة ليشملَ القاصرين كذلك. وحالة موثقة، اعتقلت الشرطة العسكريّة فتى عمره (13 عاماً) بتهمةِ الانتماء لوحدات حماية الشعب خلال فترة الإدارةِ الذاتيّة.

وفي إحدى الحالات، تعرض رجل عمره (24 عاماً) للضرب بأسلاك كهربائية في منطقة الأذن ففقد سمعه تماماً، رغم أنّه اُحتجز لأربع ساعات فقط.

كان التعذيب شديداً لدرجة أنّه أدى إلى وفاة الضحية. في إحدى الحالات، توفي رجل عمره (38 عاماً) بعد ثلاثة أيام فقط في سجن ميليشيا "الجبهة الشاميّة"، نتيجة نزيف داخليّ حاد بالأمعاء تعرض له نتيجةَ التعذيبِ.

**التعذيب لانتزاع الاعتراف بالقوة**

ذكر التقرير أنّ التعذيبَ اُستخدم لانتزاعِ اعترافات من المعتقلين بشأن علاقتهم بالكيانات السياسيّة الكردية، واعترف رجل عمره (43 عاماً) تحت التعذيب بالعمل مع مخابرات وحدات حماية الشعب، بينما اعترفت امرأة عمرها (28 عاماً) بتدريس اللغة الكردية في مدرسة خلال فترة الإدارة الذاتية. يستخدم لزيادة الضغط على أفراد عائلات الضحايا لدفع فدية للإفراج عنهم. في إحدى الحالات، احتجز أفراد من الكتيبة 112 وعذبوا مزارع زيتون عمره (35 عاماً) من قرية بعدينا وأرسلوا صورَ تعذيبه إلى أسرته عبر تطبيق واتس آب، وهددوا بقتله إذا لم تُدفع الفدية.

**نقل المعتقلين إلى الأراضي التركيّة**

مثل بعض المعتقلين أمام قضاة تحقيق يتحدثون التركيّة في عفرين خلال فترة احتجازهم. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو توثيق حالات متعددة نُقِل فيها الضحايا إلى الأراضي التركية للتحقيق و/ أو الحكم بعد احتجازهم من قبل ميليشيات "الجيش الوطني في عفرين"، وهذا الأمر لا يشير إلى درجة التنسيق الكبيرة من بين السلطات التركيّة وميليشيات "الجيش الوطنيّ" فحسب، بل قد يكون أيضاً انتهاكاً لقوانين الحرب، التي تحظر الترحيل غير القانونيّ للأشخاص المحميين. وخرقاً لاتفاقية جنيف الرابعة التي تتضمن احتجاز المدنيين المتهمين بارتكاب انتهاكات في أرض محتلة بالبلد المحتل، وقضاء عقوباتهم هناك، بحال إدانتهم.

ــ وذكر التقرير أنّ ميليشيا "أحرار الشام" اعتقلت سيدة من قرية ماتينا/ الضحى عملت سابقاً بلجنة محليّة بتهمةِ التعاونِ مع الإدارةِ الذاتيّةِ بعدما أبلغ عنها مستوطنٌ عربيّ. وبعد احتجازها في عفرين لساعات، نُقلت إلى سجنٍ داخل الأراضي التركية، تعتقدُ أنّه قريب من مدينة كلس على الحدود السوريّة وقالت: "كنا معصوبي الأعين. بعد إزالة العصابة، تمكنت من رؤية الجنود والضباط. كانوا جميعاً أتراكاً وكنا على الأراضي التركية. كنا ثلاث نساء وحوالي خمسة وثلاثين شاباً. وضعونا جميعاً بغرفة صغيرة. جميع المعتقلين كرد باستثناء امرأة واحدة من أصلِ عربيّ. وفي هذا السجن اعتدى الجنود الأتراك على المعتقلين وضربوا الشبان. وبعد ليلة واحدة فقط بالسجن، تمَّ تسليمها إلى إحدى ميليشيات "الجيش الوطنيّ"، وعُصبت عينها وأخذت في عربة مواشي إلى منشأة أخرى داخل الأراضي السوريّة، يُفترض أنّها سجن الراعي. ومكثت هناك لمدة 20 يوماً، ومثلت خمس مرات أمام قاضٍ تركيّ، بينما قام أحد عناصر الميليشيا بترجمة كلماتها. لم يصدر أيُّ حكمٍ رسميّ، لكن تم تهديدها بعدم استئناف العمل مع الإدارة الذاتية قبل الإفراج عنها.

ــ اعتقل عناصر من ميليشيا "نور الدين الزنكيّ" رجلاً عمره (41 عاماً) من قرية أومر أوشاغي بتهمة تهريب أسلحة عبر الحدود لصالح الإدارة الذاتيّة. واُعتقل وتم تعذيبه لمدة 20 يوماً في مقر الميليشيا بقرية قوبه بناحية راجو، ثم نُقل إلى سجن تركيّ في مدينة غازي عينتاب. رغم تعرضه للتعذيب خلال إقامته بالسجون التركيّة لمدة ثلاثة أشهر ونصف، إلا أنّه لم يعترف بتهمة تهريب الأسلحة، وأخبرهم أنّه كان يقوم فقط بتهريب الأشخاص عبر الحدود. وتمكن شقيقه من إطلاق سراحه بدفع فدية لميليشيا الزنكي، وفور دفع الفدية أُفرج عنه الضحية في قرية قوبه، وبعد محنته هرب من عفرين إلى كوباني

ــ اعتقلت ميليشيا "محمد الفاتح" في آذار 2018 رجلاً عمره (33 عاماً) من قرية عرب أوشاغي بتهمة العمل مع الإدارة الذاتيّة. ونُقل إلى قرية ميركان ثم انتقل إلى الأراضي التركيّة حيث أمضى عامين ونصف بالسجن التركيّ. وخلال هذا الوقت، لم يكن لدى عائلته أي معلومات عن مكان وجوده، وافترضت أنه مات. وفي تموز 2020، تلقى شقيقه بلاغاً من محكمة إعزاز يبلغه بأنّه محتجز في سجن الراعي. سافر الأخ إلى عزاز وتمكن من التحدث إليه لفترة وجيزة. لقد احتُجز في زنزانة انفراديّة ولم ير ضوء النهار منذ عامين ونصف، ونتيجة لذلك لم يستطع فتح عينيه. وطلبت الميليشيا مبلغ 40 ألف دولار أمريكيّ مقابل إطلاق سراحه، وهو ما كان يفوق قدرة الأسرة على الدفع. ونتيجة لذلك، كان الضحية لا يزال محتجزاً في سجن الرأي وقت توثيق القضية.

ــ اعتقلت ميليشيا "المنتصر بالله" رجلاً عمره (28 عاماً) من قرية أومر أوشاغي بعد صراع بين والده والميليشيا، ثم نُقل لاحقاً إلى الأراضي التركية. وتحت التعذيب بالسجون التركية، أجبر على الاعتراف بأنه يتعامل مع وحدات حماية الشعب. وحُكم عليه بالسجن المؤبد وكان يقضي عقوبته في تركيا وقت توثيق القضية.

**العنف الجنسي والجنساني**

معظم ضحايا الاعتقال التعسفي في عفرين هم من الذكور، إلا أنّه حالاتٍ وُثقت تشير إلى أنّ الميليشيات متورطة أيضاً بأنماط السلوك العدوانيّ ضد النساء والفتيات. وكان توثيق الانتهاكات هذه الفئة أكثر صعوبة بسبب المحرمات ضد التحدث بصراحة عن العنف الجنسيّ والعنف القائم على النوع الاجتماعيّ.

ووفقاً للجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن سوريا، "مع الزيادة السريعة لممارسات الاحتجاز لدى "الجيش الوطنيّ السوريّ"، أصبحت النساء عرضة للاختطاف بشكل متزايد".

 في أيار 2020، بعدما هاجم عناصر ميليشيا "جيش الإسلام" مركز احتجاز تديره ميليشيا "الحمزة أظهر مقطع فيديو تم تداوله على نطاق واسع ثماني نساء عُثر عليهن في عهدة ميليشيا "الحمزة"، وجميعهن تعرضن للاختطاف والاعتداء الجنسيّ. وفقًا لمشروع "نساء عفرين المفقودات"، وهو مشروع توثيق مفتوح المصدر يتتبع الانتهاكات ضد النساء في عفرين، وتم اختطاف أكثر من 150 امرأة وفتاة من عفرين منذ عام 2018، ومن حالات احتجاز النساء والفتيات خلال الفترة المشمولة بالتقرير:

ــ ألقت الشرطة العسكرية القبض على فتاة عمرها (16 عاماً) في مدينة عفرين بينما كانت في طريقها إلى المنزل من المدرسة. تمَّ اعتقالها وتعرضها للتعذيب والمعاملة السيئة بحجّة أنها مقاتلة في وحدات حماية المرأة، وأجبر والدها على رهن أرضه لتأمين الفدية اللازمة للإفراج عنها. عندما عادت إلى المنزل، أصيبت الفتاة بندوب نفسيّة وجسديّة، ما دفع عائلتها إلى مغادرة المنطقة إلى حلب.

ــ اختطفت مجموعة مسلحة تابعة لميليشيا "الحمزات" فتاة عمرها (17 عاماً) من منزلها بناحية راجو. واقتيدت إلى جهة مجهولة. وتمكن والدها من تعقبها بعد أكثر من شهر في بلدة الدانا بمحافظة إدلب، ودفع 800 دولار للميليشيا مقابل إطلاق سراحها، وكانت تعاني من فقدان الذاكرة نتيجة الاعتداء وصدمة نفسيّة.

بالإضافة إلى التعذيب وسوء المعاملة، تؤكد الحالات الموثقة أنَّ العنف الجنسيّ يُستخدم أيضاً ضد المعتقلات في السجون التي يديرها "الجيش الوطنيّ". وتشير شهادة سيدة من قرية ماتينا/ الضحى، سبق الاستشهاد بها، إلى انتشار مثل هذه الممارسات. وبعد احتجازها من قبل ميليشيا "أحرار الشام" لدورها السابق بلجنة محليّة، احتجزت المرأة في سجن عفرين لمدة ليلة واحدة، وخلال فترة وجودها هناك، وصفت لقاءها بثلاث محتجزات إيزيديات: أم وابنتها وزوجة ابنها، فُصلت الأم عن الآخرين ووُضعت في المطبخ، فيما دخل حراس السجن الغرفة التي كانت فيها الفتاتان الأصغر. سمعت الأم أنَّ الفتيات تعرضن للاعتداء الجنسيّ، وحاولت الانتحار بطعنِ نفسها بسكين من المطبخ. في وقت لاحقٍ، بعد نقلها إلى مركز احتجاز آخر (يُعتقد أنّه سجن الراعي)، وصفت المرأة من ماتينا احتجازها مع أكثر من 150 امرأة أخرى، بعضهن محتجزات مع أطفالهن. بعد منتصف الليل، كان حراس السجن يأخذون بعض الفتيات بحجّة إحضارهن لفحوصات طبيّة أو لأداء عملٍ قسريّ. ستعود الفتيات محطمات نفسيّاً. وطبقاً للمرأة، "علمنا أنّهن تعرضن للمضايقة أو الاغتصاب، لكنهن لم يتحدثن عن ذلك". كما تمّ استخدام أشكال أخرى من التعذيب على نطاق واسع في السجن؛ ووصفت المرأة أيضاً لقاءها بامرأة عمرها (30 عاماً) من كفر صفرة تعرضت للضرب المبرح لدرجةِ أنّها لم تستطع التحدث.

**الزواج القسريّ**

إضافة للتهديد بالاعتقال التعسفيّ والتعذيب الجنسيّ، تتعرض النساء والفتيات في عفرين أيضاً لخطر المضايقات اليوميّة ومحاولات الزواج القسريّ من قبل مسلحي ميليشيات "الجيش الوطنيّ". مستغلين الوضع الأمنيّ ​​غير المستقر، وغالباً ما تفترس الميليشيات العائلات المحليّة التي ستسلم بناتها للزواج خوفاً على سلامتهم.

ــ اُعتقلت ميليشيا (المنتصر بالله) امرأة عمرها (34 عاماً) من منزلها في قرية جقلي معمك (Jaglat Ma’amak) بتهمة الخدمة في وحدات حماية المرأة. وأثناء استجوابها في مقر الميليشيا بالقرية، اقترح متزعم الميليشيا أن تتزوجه لتجنبِ التعذيب والسجن، ووعدها أيضاً بحماية أسرتها من الأذى. ووافقت المرأة على الزواج خوفاً على أسرتها. وأُفرج عنها لمدة 24 ساعة للتحضير للزفاف وتعرضت للتهديد بالاغتصاب إذا تراجعت عن كلامها.

ــ تلقت سيدة من سكان حي المحمودية بمدينة عفرين، وكان زوجها محتجزاً، إنذاراً من محكمة عفرين يطالبها بدفع مبلغ ماليّ مقابل إطلاق سراحه. ثم جاءت إليها ميليشيا أحرار الشرقية وطالبتها بثمانية ملايين ليرة سورية لتفادي توقيفها وسجنها. واقترح مسلحٌ من الميليشيا أن تتزوج منه بدلاً من دفع الفدية، لكنها رفضت وقالت له إنّها متزوجة. قال إنّ بإمكانه التخلص من زوجها أو الزواج منها دون علم زوجها، وهددها بخطفها. فطلبت منه العودة باليوم التالي لتعطيه إجابتها النهائيّة. وتمكنت المرأة بمساعدة عائلتها، من الهرب من عفرين إلى تل رفعت بين عشية وضحاها لتجنب الزواج من المسلح.

الخوف من التعرض للزواج القسري وغيره من أشكال التحرش الجنسيّ أجبر العديد من النساء المقيمات في عفرين على تغيير سلوكهن لتجنب الاحتكاك بالميليشيات. وفي إحدى الحالات الموثقة، تعرضت فتاة عمرها (16 عاماً) للتحرش الجنسيّ والتهديد بالاختطاف من قبل مسلحي ميليشيا "أحرار الشرقيّة" بمدينة عفرين، الذين تبعوها بسيارتهم أثناء توجهها إلى العمل. وبعد الحادثة، توقفت عن مغادرة منزلها تماماً خوفاً من الميليشيا.

**سرقة الممتلكات والنشاط الاستيطانيّ**

كانت عمليات الإغارة على ممتلكات السكان المحليين واسعة النطاق، وأحد عناصر احتلال عفرين منذ البداية. وبعد التقدم العسكري الأوليّ، قامت الميليشيات بشكلٍ منهجيّ بنهب واستيلاء على المنازل والممتلكات الشاغرة التي تركها المواطنون الفارون من الغزو. وقام مسلحو الميليشيات إما بالإقامة في المنازل أو بيعها أو منحها للعائلات الوافدة حديثاً النازحة من أجزاء أخرى من سوريا. وبالمثل، سيطرت الميليشيات على آلاف الهكتارات من بساتين الزيتون والأراضي الزراعيّة الأخرى، التي كانت مصدر الرزق الأساسيّ لكثير من السكان المحليين. مجتمعة، أدّت هذه الأنماط من سرقة الممتلكات، إلى تسريعِ عمليات التهجير والتغيير الديمغرافيّ عبر إخراج السكان المحليين وجعل عودتهم غير مجدية.

واصل عناصر ميليشيات الجيش الوطنيّ الاستيلاء على العقارات السكنيّة والزراعيّة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبحسب المرصد السوريّ لحقوق الإنسان، استولت الميليشيات على 240 منزلاً ومتجراً يملكها سكان عفرين خلال عام 2020. وكثيراً ما استند عناصر الميليشيات إلى اتهامات بالتعاون مع كيانات سياسية كرديّة لتبرير تصرفاتهم بحق أصحاب العقارات. ومن الأمثلة، قطع عناصر من ميليشيا "صقور الشام" نحو 1200 شجرة زيتون من أرض مواطن بتهمة تعاونه مع أحزاب كردية.

وفي قرية شران، أُجبر رجل عمره (70 عاماً) على تسليم محصول الزيتون الخاص به لمسلحين من ميليشيا "السلطان مراد" الذين اعتدوا عليه في أرضه: "كنت أنا وبعض العمال في حقلٍ الزيتون الخاص بي نحصد المحصول. وفوجئنا بوصول شاحنة نقل صغيرة تقل نحو خمسة عشر مسلحاً. نزل أحدهم إليّ وأخبرني أنّه سيتم مصادرة حصادي. ووصفني بالإرهابيّ لأنَّ حاجبي -حسب قولهم- يشبهان حاجبي عبد الله أوجلان قائد حزب العمال الكردستاني. وحاولتُ التحدث معه، لكنه قال على الفور: "إما أن تذهب إلى المنزل الآن بمفردك أو سنأخذك... وأنت تعرف جيداً ما يعنيه لنا أن نأخذك." عدتُ إلى المنزل وبقيت بدون حصادٍ هذا العام.

حتى عندما يكون السكان المحليون قادرين على تقديم وثائق تثبت ملكيتهم للأرض أو الممتلكات، فغالباً ما لا يكون ذلك كافياً لمنع استيلاء الميليشيات على الممتلكات. وتفيد التقارير أنَّ بعض موظفي المكاتب العقاريّة بالمجالس المحليّة في عفرين يرفضون الاعتراف بوثائق الملكيّة الصادرة خلال فترة الإدارة الذاتية.

كما أنّ ممتلكات السكان المحليين النازحين خارج عفرين عرضة للمصادرة. ووُثّقت قضية تعرّض رجل ذهب لزيارة حقول الزيتون واللوز لشقيقه الذي يعيش في أوروبا، للاعتراض عليه من قبل ميليشيا "لواء الشام"، وقالوا إنَّ الأرض تخصهم.. واحتجزوا الرجل لمدة يومين وأجبروه على التوقيع على وثيقة بيع أرض شقيقه.

 في آذار 2021، أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان أن المجالس المحليّة في عفرين علقت الاعتراف بالتوكيلات التي أصدرتها الحكومة السوريّة. أثّر القرار على سكان عفرين الذين نزحوا إلى محافظات سوريّة أخرى وأصدروا وثائق توكيل للسماح لأقاربهم بإدارة أراضيهم وممتلكاتهم في غيابهم.

مصادرة الممتلكات السكنية والزراعية، مقرونة بقيود تمييزيّة أخرى تفرضها الميليشيات على الإنتاج الاقتصاديّ المحلي، وتجعل بقاء السكان الكرد في عفرين أمراً غير مستدام ماليّاً. وتفرض الميليشيات رسوماً على بيع المحاصيل الزراعيّة مثل الزيتون وأوراق العنب، وتفرض رسوماً على التجار الذين ينقلون محاصيلهم لاستخدامهم الطريق إلى عفرين. كما يفرضون رسوم حماية على أصحاب الأعمال والمتاجر في عفرين. ووُثقت عدة حالات أُجبر فيها السكان المحليون على تسليمِ "تنكات" زيت الزيتون من إنتاجهم الموسميّ إلى الميليشياتِ كضريبة "حماية" للحيلولةِ دون سرقةِ أراضيهم ومحاصيلهم.

بعد الاستيلاء على الأراضي الزراعيّة، غالباً ما يحصد أعضاء الميليشيات المحصول لتحقيق أرباحهم الخاصة أو يحرقون الأشجار لبيعها كحطب.

ــ في تموز 2020 قرب منطقة جبل ليلون في شيراوا، أشعل مسلحو ميليشيات "الجيش الوطنيّ" النارَ في حقولِ الزيتون بإطلاق الرصاص الحارق عمداً، ما أدّى لتدمير حوالي 3000 شجرة.

في الشهر نفسه، أُحرقت أشجار غابات قرب قرية كورا ــ ناحية راجو بعدما استخدمت إحدى الميليشيات المنطقة ميداناً لإطلاق النار للتدريب العسكريّ. وفقاً لـ"مشروع تقييم القدرات"، هناك نحو 18 مليون شجرة زيتون متبقية في عفرين، مقارنة بنحو 26 مليوناً قبل صراع 2018.

منذ التقرير السابق لوحظ أيضاً اتجاهٌ متزايدٌ بتطهيرِ الأراضي الزراعيّة لإفساح المجالِ لمشاريع البنية التحتيّةِ الكبرى. وشهد هذا الاتجاه المتسارع مصادرة الأراضي الزراعيّة من أصحابها الأصليين وتحويلها إلى عقاراتٍ لبيعها وبناء مشاريع سكنيّة. وعادة ما يتم إنشاء المشاريع برعاية إنسانيّة، واستثمارات من هيئات خيريّة مدعومة من الخليج، لتوفير السكن للمستوطنين السوريين والنازحين داخلياً، مع ذلك، فإنَّ هذه المبادرات الخيريّة تتجاهل ذكر الاحتلال العسكريّ والتهجير القسريّ الذي خلق السياق لمشاريع البناء الجديدة.

ففي منطقة شاديرة ذات الأغلبية الإيزيديّة سابقاً في ناحية شيراوا، بدأت المنظمة الإنسانيّة التركيّة "الأيادي البيضاء" ببناء مجمع سكنيّ يُدعى "بسمة" لتوفير السكن للعائلات المستوطنة من إدلب. ويشمل المشروع بناء 144 شقة في مرحلته الأولى، وهو ممولٌ أيضاً من الجمعية الخيرية الدوليّة للتنمية (تنمية) ومقرها الكويت ومنظمة العيش بكرامة الفلسطينيّة، التي تجمع التبرعات من بلدات ومدن فلسطينيّة (في المثلث الجنوبي بفلسطين)، لمشاريع دعم اللاجئين السوريين. وموّلت منظمة العيش بكرامة أيضاً بناء العديد من المساجد ومشاريع الإسكان الأخرى في المناطق التي تحتلها تركيا شمال سوريا.

ــ بدأت مؤسسة "شام الخير" الخيريّة، التي تأسست في الغوطة الشرقيّة وسجلت في تركيا، مشاريع مماثلة، وتتلقى دعماً ماليّاً من الكويت. وكانت المؤسسة الخيريّة وراء بناء مجمع استيطانيّ يسمّى "كويت الرحمة" بقرية في ناحية شيراوا وتضم ​​نحو 300 منزل ومسجد ومستوصف ومدرسة ومعهد قرآني. وتم تصميم المجمع لإيواء المستوطنين من أجزاء أخرى من سوريا وتم بناؤه بإشراف المجلس المحليّ بعفرين. وبنفس المنطقة، ورد أنّ المؤسسة الخيريّة تبني مجمعاً سكنياً لإيواء عناصر "الشرطة المدنيّة" وعائلاتهم الممول من الهلال الأحمر القطريّ.

ــ أفادت شبكة عفرين بوست الإعلاميّة عن نشاط استيطانيّ كبير في قرية كفر صفرة بناحية جنديرس، وتم اقتلاع 170 شجرة زيتون من حقل يملكه مواطن كرديّ وبيعها تمهيداً لبناء مجمع سكنيّ. وعلى أرض زراعيّة يملكها مواطن كردي غرب قرية قوربه، يجري إنشاء مشروع سكنيّ من قبل جمعية "العطاء" الاستثمارية الخيرية (قطر)، وجمعية "النور" (تركيا) وهيئة إدارة الكوارث والطوارئ التركية (AFAD).

تعمل مشاريع البناء هذه، المصممة أساساً لإيواء السوريين القادمين من محافظات أخرى، على ترسيخ تهجير السكان الكردِ المحليين الذين أجبروا على الفرار من أراضيهم نتيجة التقدم العسكريّ لعملية "غصن الزيتون" وما تلاها. وتستمر هذه التغييرات الديمغرافيّة بالازدياد مع دفع القتال المستمر في شمال سوريا بمزيدٍ من النازحين السوريين من إدلب والغوطة وشمال حماة وريف دمشق نحو منطقة عفرين. وتكثفت خلال عام 2020، مع وصول نحو 13000 وافد مسجل في ديسمبر 2020 وحده. وبالتزامن مع ذلك، تعترف الحكومة التركيّة علناً بعودة أكثر من 400 ألف لاجئ سوريّ من تركيا إلى شمال سوريا.

توفر بيانات المسح التي تم الحصول عليها من منطقة شران الفرعيّة (أدناه) توضيحاً صارخاً لمدى التغيير الديمغرافيّ في عفرين. تُظهر البيانات، التي تم جمعها في عام 2021، أنَّ السكان الأصليين يشكّلون الآن أقليّة من السكان في كلِّ قرية تمّ مسحها تقريباً في المنطقة الفرعيّة. في إحدى القرى، قرية بافليون الإيزيدية، لم يبق ساكن واحد. وتتوافق البيانات مع الأنماط التي وثقها وقف إطلاق النار وYASA في مناطق فرعيّة أخرى. على سبيل المثال، كانت قرية خضريا بناحية بلبل موطناً لحوالي 600 من الكرد قبل الغزو التركيّ، وجميعهم نزحوا بسبب العمليات العسكريّة. ومن بين هؤلاء السكان الأصليين، عاد حوالي 80 شخصاً فقط، بينما أعيد توطين 300 شخص من محافظتي حمص وحماة. وفي قرية قرمتلق بناحية شيخ الحديد، والتي كانت في الأصل مأوى لـ 1750 نسمة، عاد 400 مواطن فقط، فيما تم توطين 800 نازح. وفي قرية علتانيا بناحية راجو، التي كان عدد سكانها سابقاً 350 نسمة، عاد 35 من السكان الأصليين فقط، وتم توطين 450 نازحاً من محافظتي حمص وحلب.

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| Village | Number of residents | Number of displaced persons | Total inhabitants | Residents as percent of total |
| Sharran | 390 | 1619 | 2009 | 19% |
| Kafr Janna | 419 | 2091 | 2510 | 17% |
| Qatma | 551 | 4052 | 4603 | 12% |
| Bafliyun | 0 | 669 | 669 | 0% |
| Qastal Jindu | 153 | 1858 | 2011 | 8% |
| Omaranli | 498 | 537 | 1035 | 48% |
| Jamanli | 304 | 978 | 1282 | 24% |
| Qarqin | 17 | 132 | 149 | 11% |
| Deir Suwan | 729 | 2474 | 3203 | 23% |
| Arab Jumuaa | 92 | 0 | 92 | 100% |
| Firkan | 311 | 411 | 722 | 43% |
| Ikdam | 101 | 123 | 224 | 45% |
| Sarnejek | 22 | 882 | 904 | 2% |
| Shiltah | 71 | 574 | 645 | 11% |
| Mirsawa | 262 | 334 | 596 | 44% |
| Omar Samu | 98 | 637 | 735 | 13% |
| Zaytunik | 191 | 251 | 442 | 43% |
| Mashaala | 200 | 1462 | 1662 | 12% |
| Dikmedash | 195 | 620 | 815 | 24% |
| Arab Wiran | 137 | 349 | 486 | 28% |
| Ali Bazan | 27 | 392 | 419 | 6% |
| Singerli | 278 | 1996 | 2274 | 12% |
| Matinli | 64 | 1225 | 1289 | 5% |
| Kharabat Sharran | 594 | 3884 | 4478 | 13% |

**تدمير التراث الثقافي**

استمر تدمير وحفر مواقع التراث التاريخيّ والثقافيّ بعفرين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. عادة تُنفّذ هذه العمليات من قبل مسلحي ميليشيات "الجيش الوطنيّ" التي تعمل بعلمٍ أو رقابةٍ تركيّة. يبدو أنّ الدافع وراء الهجمات على المواقع التراثيّة هدفٌ مزدوج: الاستفادة من بيع القطع الأثريّة التاريخيّة المنهوبة من المباني، وكذلك تغييرُ المشهد الاجتماعيّ والثقافيّ للمنطقةِ، بإزالة البقايا التاريخيّة لما قبل التاريخ، والحضارات الإسلاميّة ومواقع التدنيس المرتبطة بمجموعات عفرين العرقيّة والدينيّة المختلفة.

تم توثيق تحويل ضريح قورش القديم (النبي هوري) في ناحية شران ويعود تاريخه إلى عام 200 قبل الميلاد. وقال شهود عيان إنَّ أعمال التنقيب وسرقة الآثار غير المشروعة مستمرة منذ أكثر من عامين بالموقع قبل تحويله إلى مسجد.

استخدمت السلطات التركيّة وميليشيات "الجيش الوطنيّ"، آليات ثقيلة للتنقيب غير القانونيّ في موقع دو دريه (الدوديري) الأثريّ، الواقع على بعد حوالي 2 كم غربي قرية ميدانكي بناحية شران. اسم دو دريه يعني "التل ذو البابين" باللغة الكرديّة، ويشتهر الكهف باكتشاف بقايا نياندرتال المدفونة بداخله. وأفاد شاهد من القرية أنّ ميليشيا "النخبة" و"فيلق الشام" قاموا بتجريف التل الأثريّ بإشراف تركيّ مباشر، وكانت عربة تركيّة يقودها ضباط أتراك يترددون على الموقع أثناء أعمال التنقيب. وبدأت أعمال التجريف مطلع صيف 2020 وأدّت إلى إزالة الغطاء عن السلالم الحجريّة المؤدية إلى مبنى مقوّسٍ داخل التل. وأكد تقرير مديرية آثار عفرين السوريّة، في كانون الأول 2020، تعرضَ التل لأعمال تنقيب بالآلات الثقيلة، كما يتضح من الصور الفوتوغرافية وصور الأقمار الصناعيّة للموقع.

**التفجيرات والحوادث الأمنية الأخرى التي تؤثر على المدنيين**

بسبب تعدد الجهات المسلحة المتنافسة للسيطرة على عفرين، فإنَّ الوضع الأمنيّ ​​غير المستقر يشكل تهديداً مستمراً للمدنيين، مع تكرار تفجير السيارات المفخخة، وتبادل إطلاق النار بين الميليشيات، وفي بعض الحالات، القصف الجويّ. بينما يبدو أنَّ العديد من هذه الهجمات تستهدف مقار الميليشيات أو أهداف عسكريّة أخرى، فإنّها تحدث غالباً في مناطق حضرية مزدحمة، ما يؤدي لسقوط قتلى وجرحى بصفوف المدنيين.

وبحسب منظمة حقوق الإنسان - عفرين، فقد وقع 39 حادثة تفجير خلال عام 2020، أسفرت عن مقتل أو إصابة أكثر من 170 شخصاً. ففي 14 أيلول 2020، انفجرت سيارة مفخخة وسط مدينة عفرين، في منطقةِ سوق مزدحمة قرب مقر ميليشيا "جيش الشرقيّة"، وأسفر الانفجار عن مقتل ما لا يقل عن 10 أشخاص وإصابة أكثر من 30، بينهم أطفال.

في 26 تشرين الأول 2020، انفجرت دراجة ناريّة على طريق جنديرس بمدينة عفرين، ما أسفر عن مقتل شخصين وإصابة خمسة آخرين.

في 24 تشرين الثاني 2020، انفجرت سيارة مفخخة مرة أخرى في وسط عفرين، ما أسفر عن مقتل شخصين وإصابة 17 آخرين وإلحاق أضرار جسيمة بالمنطقة الصناعيّة. واتهمت تركيا وميليشيات الجيش الوطنيّ وحدات حماية الشعب ومسؤوليتها عن مثل هذه الهجمات، لكن المتحدثين باسم وحدات حماية الشعب نفوا تورطهم، وأصروا على أنّها تهاجم أهدافاً عسكرية فقط.

استمرت هذه الهجمات طوال عام 2021. وفي 30 كانون الثاني 2021، أدّى انفجار سيارة مفخخة أخرى في منطقة عفرين الصناعيّة إلى مقتل خمسة أشخاص على الأقل، بينهم أطفال، وإصابة أكثر من 20 آخرين.

في 26 حزيران 2021، انفجرت سيارة مفخخة بالقرب من محطة وقود على الطريق الرئيسي بين حلب وعفرين، ما أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة آخرين

وفي ناحية شيراوا، حيث توجد عدة قرى لم تقع تحت السيطرة التركيّة، تسبب القصف الجويّ المتكرر من قبل القوات التركيّة بإلحاق الضرر بالمدنيين وممتلكاتهم. ففي 5 حزيران 2021، قتلت نيران المدفعيّة التي شنتها القوات التركيّة على قرية كالوته بالناحية فتاةً صغيرةً وجُرح شقيقها ووالدها. كما أدّى القصف الصاروخيّ والمدفعيّ التركيّ على القرى إلى نفوقِ الماشية ومنعت المزارعين المحليين من زراعة أراضيهم أو رعي الماشية ما يهدد سبل عيشهم.

كان الحادث الأكثر دموية خلال الفترة المشمولة بالتقرير هو الهجوم المدفعي المزدوج في 12 حزيران 2021 على مستشفى الشفاء في عفرين، والذي أسفر عن مقتل نحو 18 مدنياً وإصابة العشرات.

ويبدو أن استراتيجية الضربة المزدوجة كانت تهدف إلى استهداف أولئك الذين يستجيبون للانفجار الأول؛ بعد أن أصابت غارة أولية حياً سكنيّاً، استهدفت غارة ثانية، بعد 45 دقيقة، قسم الطوارئ بالمستشفى حيث قامت سيارات إسعاف الدفاع المدني السوري بإجلاء الجرحى. وكان من بين القتلى موظفان بالمستشفى وسائقا إسعاف، كما دمر الهجوم. قسم الطوارئ في المستشفى وغرفة الولادة والولادة وجزء من قسم العيادات الخارجيّة. لم يتم تحديد هوية مرتكب الهجوم بشكل قاطع، حيث تم شنَّ الهجوم من منطقة تسيطر عليها جزئياً الحكومة السوريّة، وجزئياً بقيادة الكرد (قوات سوريا الديمقراطيّة).

**سبل الانتصاف المتاحة والمسؤولية عن الانتهاكات**

في كلِّ حالةٍ فرديّةٍ تقريباً وثقتها منظمة Ceasefire وYASA، لم يتمكن الضحايا من الوصول إلى سبل فعّالة تنصفهم من الانتهاكات التي تعرضوا لها. وفي حالة واحدة فقط، والتي تضمنت اختطاف فتاة عمرها (16 عاماً)، تمكنت أسرة الضحية من الحصول على مساعدة الشرطة العسكريّة، الذي حدد موقع الفتاة في عهدةِ ميليشيا "أحرار الشرقية". وفي جميع الحالات الأخرى، لم يتلقَ الضحايا وعائلاتهم المساعدة بعد الإبلاغ عن الانتهاك أو امتنعوا عن الإبلاغ تماماً بسبب عدم الثقة بالمؤسسات المحليّة أو الخوف من الانتقام من قبل الميليشيات.

في إحدى الحالات، رفعت سيدة قُتل زوجها بعد اختطافه من قبل "أحرار الشرقيّة" دعوى قضائيّة في إحدى محاكم عفرين. رغم أنَّ هوية القاتل كانت معروفة لسلطات التحقيق، إلا أنّه لم تتم ملاحقته قضائيّاً. وفي قضية أخرى، اختطفت "الجبهة الشاميّة" رجلاً قدم شكوى إلى الشرطة العسكريّة بعد الاستيلاء على منزله ونهبه. ولم يفرج عنه إلا بعد دفع فدية وتنازل عن حقه في المنزل.

المجالس المحليّة في عفرين غير فعّالة في معالجة الانتهاكات، كما هو موثّق في التقرير، ويتمّ اختيار أعضاء المجالس أساساً لولائهم لتركيا وهم عاجزون عن العمل كمدافعين مستقلين عن السكان المحليين. ويتعاون المخاتير مباشرةً مع الميليشيات لتسليم السكان المحليين للاحتجاز. وعلى هذا النحو، لا يملك المخاتير وأعضاء المجالس المحليّة صلاحياتٍ على الميليشيات وهم أنفسهم عرضة للاعتقالات التعسفيّة وغيرها من أشكال الانتقام لانتقاد أفعالهم.

في أيلول 2020، أنشأ ""الجيش الوطنيّ" "لجنة رد الحقوق'' مكونة من ممثلين عن عدة ميليشيات في عفرين، بدعوى إعادة الممتلكات المسروقة إلى أصحابها القانونيين وحلّ المظالم الأخرى.

ذكرت عفرين بوست، أنّه بعد زيارة اللجنة لقرية ميدانكي ولقائها بالأشخاص الذين تقدموا بشكاوى حول ظروفهم المعيشيّة، تعرض كلَّ من قدّم شكاوى للتهديد من قبل أعضاء الميليشيات. كما قام عناصر من ميليشيا "أحرار الشام" بتهديدِ سكان القرى في كرزيليه/ قرزيحل لسحب الشكاوى التي قدّموها للجنة بخصوص ممتلكاتهم المصادرة في مدينة عفرين.

بصفتها القوة المحتلة، فإنَّ تركيا مسؤولة عن احترام التزامات حقوق الإنسان في الأراضي التي تحتلها. ومع ذلك، فإنَّ العديد من الحالات التي وثّقتها منظمة وقف إطلاق النار وياسا تظهر تورطاً تركياً مباشراً في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. في العديد من حالات الاعتقال التعسفيّ، كان ضباط المخابرات الأتراك حاضرين بينما نفّذ أفراد من الشرطة العسكريّة أو الشرطة المدنيّة الاعتقالات. في عدة حالات أخرى، تمّ اعتقال الضحايا تعسفيّاً واحتجازهم من قبل ضباط المخابرات التركيّة مباشرة. كما أكّده لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة بشأن سوريا، يتواجد الضباط الأتراك في كثير من الأحيان في مرافق "الجيش الوطنيّ" حيث يتم التعذيب.

قد تكون تركيا مسؤولة قانوناً عن الانتهاكات ليس فقط من قبل قواتها، ولكن أيضاً من قبل أعضاء الجماعات المسلحة غير الحكوميّة التي تمارس السيطرة عليها. ومع ذلك، لم تبذل تركيا أيّ جهود كبيرة لمنع أو معاقبة الانتهاكات التي ترتكبها ميليشيات الجيش الوطني. وهي تدعم بشكل مباشر في عفرين، على الرغم من وجودها الواسع في المنطقة. أنشأت تركيا 12 قاعدة عسكرية في عفرين، فضلاً عن عشرات البؤر الاستيطانيّة الأصغر وعدداً من الثكنات العسكريّة. مجالس محليّة. نتيجةً لذلك، لا يمكن الاستنتاج بأنَّ تركيا تجهل الانتهاكات التي تشهدها عفرين، لا سيما بالنظر إلى طابعها الواسع الانتشار.

هناك أيضاً أدلة على التنسيق الوثيق بين ميليشيات الجيش الوطنيّ والسلطات التركيّة. كما هو موضح سابقاً، في حالات متعددة، تم نقل الضحايا الذين احتجزتهم ميليشيات الجيش الوطنيّ إلى الحجز التركيّ، بما في ذلك إلى منشآت تقع في تركيا. علاوة على ذلك، في عدة حالات، تمكنت العائلات من تأمين الإفراج عن أقاربهم المحتجزين في تركيا من خلال دفع فدية مباشرة إلى أحد ميليشيات "الجيش الوطنيّ".

**التوصيات**

إلى جميع أطراف النزاع في عفرين وشمال سوريا:

• تسهيل العودة الحرة والطوعية لجميع النازحين إلى عفرين والسماح لهم بالوصول إلى أراضيهم وممتلكاتهم دون عوائق.

• التأكد من أن جميع الجهات المسلحة في عفرين تتصرف وفقاً لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، والتحقيق الفوريّ في حالات سوء السلوك ومحاكمة الأفراد المسؤولين عنها.

• التأكد من أن أيّ اعتقالات يتم تنفيذها تتم وفقاً لقوانين الإجراءات الجنائيّة المعمول بها وأنّ المحتجزين يتم احتجازهم فقط في أماكن احتجاز معترف بها رسميّاً.

• السماح لمراقبي حقوق الإنسان والصحفيين وغيرهم من المراقبين المستقلين بالوصول إلى عفرين بغرض جمع المعلومات.

• تسهيل وصول المساعدات الإنسانية للمدنيين النازحين بسبب العمليات العسكرية في عفرين، بما في ذلك من خلال تبسيط إجراءات وصول المنظمات الإنسانية العاملة في منطقة الشهباء.

• ضمان الحق في التعويض لجميع المدنيين المتضررين من النهب، أو، إذا كان الرد غير ممكن، إلى أشكال أخرى مناسبة من جبر الضرر؛

• التأكد من أن هيئات الحكم المحلي منتخبة بحرية وتمثيل السكان المحليين.

• إصدار عفو عام عن كل المنتسبين سابقاً إلى الهياكل المدنيّة أو العسكريّة التابعة للإدارة الذاتيّة في عفرين، والسماح لهم بالعودةِ دون خوف من التعرض للأذى.